وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الإسلامية- بغداد
مركز البحوث والدراسات الإسلامية
(مبدأ)

مجلة الجامعة الإسلامية

مجلة علمية محكَّمة نصف سنوية

يصدرها مركز البحوث والدراسات الإسلامية

(مبدأ)

الجامعة الإسلامية/ بغداد

السنة الثامنة عشرة العدد 26/ 3 1432هـ/ 2011م

الهيئة الاستشارية

1-أ.د.إبـــراهيم عبـــد صـــايل الفهـــداوي

2-أ.د.محمـــــــد عبيـــــــد الكبيســـــــي

3-أ.د.محمـــــــد صـــــــالح عطيـــــــة

4-أ.د.مظفـــــــر شـــــــاكر الحيـــــــاني

5-أ. د.صـــــــلاح نعمـــــــان العـــــــاني

6-أ.د.حســـــــن فاضـــــــل زعـــــــين

7-أ.د.خليـــــل إبـــــراهيم طـــــه الســـــامرائي

8-أ.د.عبـــــد الهـــــادي خضـــــير نيشـــــان

هيئة التحرير

1- أ.د.إبراهيم عبد صايل الفهداوي	رئيس هيئة التحرير
2- د. قتيبـــــة ضـــــياء ســـــهيل	مديراً للتحرير
3-أ.د.عمـــــاد إســـــماعيل النعيمـــــي	عضواً
4-أ.م.د.أحمـــــد عيســـــى يوســـــف	عضواً
5-أ.م.د.يـــــاس حميـــــد مجيـــــد	عضوا
6- د.ضـــــياء محمـــــد محمـــــود	عضواً
7- د.خولـــــة عبيـــــد خلـــــف	عضواً
8-أ.م.د.جبيـــــر صـــــالح حمـــــادي	عضواً ومقرراً

مجلة الجامعة الإسلامية/العدد (3/26)

(2011م)

بغداد – الجامعة الإسلامية

الترقيم الدولي لليونسكو ISSN 1813- 4521

الإخراج الفني: باسل عبد الكريم صالح

تنضيد: مقداد حسين، سوسن فائق، تبارك أحمد، هناء كاظم

عنوان المراسلات:

العراق– بغداد– محلة 308 شارع 22/ الجامعة الإسلامية

أ.د.إبراهيم عبد صايل الفهداوي: رئيس هيئة التحرير

هاتف: 4254257

فاكس: 4253246

البريد الالكتروني للجامعة: islamicuniversitybag@yahoo.com

البريد الاليكتروني للمجلة:mabda_irsc@yahoo.com

ملاحظة: ما يرد في المجلة من آراء ووجهات نظر لا تعبّر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير أو وجهة نظر الجامعة الإسلامية.

المحتويات

اسم البحث	الصفحة
1- آيات ضيق الصدر وانشراحه في القرآن الكريم- دراسة موضوعية	
د.محمد طالب مدلول.....	1- 48
2- الفخر بالنفس في القرآن الكريم- دراسة موضوعية	
م.م.عمار محمد صالح.....	49- 80
3- مفهوم الطبقات عند المحدثين	
د.وليد حسن مصطفى البياتي.....	81- 114
4- حكم التسعير الجبري في الفقه الإسلامي	
د.إبراهيم على الله جوير القيسي.....	115- 140
5- الإبراء من الدَّيْن في الفقه الإسلامي	
م.م.إبراهيم كوان علي.....	141- 164
6- البكاء- دراسة فقهية	
م.م.أسعد الطيف جاسم الفهداوي	
م.م.بلال سعود جابر القيسي.....	165- 202
7- فروض الكفاية وأثرها في نهضة الأمة	
م.د.صبري صالح المرعاوي.....	203- 242
8- الرد على من قال إن الإمام الأعظم أبا حنيفة يقدم القياس على الأثر	
د.حمدي فهد محمد الكبيسي.....	243- 274
9- مالك بن نبي ونشاطه الفكري والثقافي (1905- 1973)	
د.حسان ريكان خلف الدليمي.....	275- 294

اسم البحث	الصفحة

10- دور السوق في الفكر الاقتصادي الإسلامي- صدر الإسلام

م.د.حاكم حمزة حمود الجبوري..... 295- 322

11- معاني (لو) بين المعجميين والنحويين

د.عباس عبد الله عباس..... 323- 350

12- استعمالات (أي) وأحوالها- دراسة نحوية

م.م.صالح هندي صالح..... 351- 364

13- أثر الوسطية التوزيعية في التوازن الاجتماعي

أ.د.صبحي فندي الكبيسي..... 365- 408

14- أساليب الثواب والعقاب وأهميتها في عملية التعليم

م.م.انتصار كاظم جواد..... 409- 428

15- حق الزوجين في الفرقة في ظل قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959

د.رشا خليل عبد..... 429- 452

16- Adjective Substitutes in English and Arabic- a contrastive study

م.عبير هادي صالح..... 453- 470

معاني (لو)
بين المعجميين والنحويين

د.عباس عبد الله عباس

كلية أصول الدين/ قسم التفسير

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد...،

فإن الأدوات لها أهمية خاصة في البحث اللغوي، ولها أثرها الفعال الذي لا ينكر في الاستعمال اللغوي؛ فلا تكاد تخلو جملة أو عبارة إلا ومعها أداة شرط أو نفي أو استفهام أو عطف.

ولذلك نجد النحاة يركزون اهتمامهم على هذا الموضوع كثيراً، فقد عقدوا لها في مصنفاتهم فصولاً خاصة بها، كما نرى في كتب الأقدمين، ومن النحاة واللغويين من جعلوا مصنفاتهم مقصورة على الحروف، أي: أفردوا لها كتباً مستقلة من أبرزها كتاب (حروف المعاني) للزجاجي، و(معاني الحروف) للرماني، و(الجنى الداني في حروف المعاني) للمرادي، و(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام الأنصاري، وغيرها. ومن النحاة من أفرد مصنفاً خاصة بجزئية خاصة من هذه الحروف ككتاب (الهمز) لقطرب، و(التثنية والجمع) لأبي عبيدة، و(الألف واللام) للمازني.

ولأهمية هذا الموضوع تناولتُ معاني (لو) عند أصحاب المعجمات وعند النحاة، وهي واحدة من هذه الأدوات التي تكلم عنها النحاة كثيراً ضمن كلامهم عن الحروف.

وجاء البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة؛ بينت في المقدمة أهمية الموضوع وسبب اختياري له، وخصصت المبحث الأول لبيان معاني (لو) عند أصحاب المعجمات، والمبحث الثاني كان لبيان معاني (لو) عند النحاة، ووقفت من خلال ذلك على أهم المعاني التي تؤديها (لو)، كالشرطية والمصدرية وغير ذلك. وأما الخاتمة فقد أوجزت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج.

وأسأل الله سبحانه أن يجعلني موفقاً في بحثي هذا، وأن ينفعني به ومن قرأه في الدنيا والآخرة، إنه سميع مجيب.

المبحث الأول
معاني (لو) في معجمات اللغة

تُستعمل (لو) بكثرة في الأساليب العربية وتفيد معاني كثيرة، ومن أبرز معانيها هو الشرط، الذي تخرج من خلاله إلى ثلاثة معانٍ؛ أولها: عقد السببية بين الجملتين، وثانيها: هو إفادتها معنى الشرط في الزمن الماضي، وثالثها إفادتها الامتناع أي: امتناع جوابها لامتناع شرطها، ومن هذا جاء إعرابها المشهور. وكذلك تفيد (لو) معاني أخرى، كالشرط في الزمن المستقبل إلا أنها لا تجزم، ومعنى المصدرية والتمني.

المطلب الأول- معنى الشرط:

إن من أبرز معاني (لو) هو الشرط؛ فقد ذكر الزبيدي[1] أنها تفيد ثلاثة معانٍ في قولنا: (لو جاءني لأكرمته):

المعنى الأول: هو عقد السببية والمسببية بين الجملتين، بمعنى أن إفادتها الشرط تقتضي توقف شيء على آخر، وهذا التعليق يستلزم حتماً أن يقع بعدها جملتان، بينهما نوع من الترابط والاتصال المعنوي، والسببية هي الجملة الأولى، أما المسببية فهي الجملة الثانية، أي: جملة (جاءني) هي السببية، وجملة أكرمته هي المسببية. والارتباط المعنوي واضح بين الجملتين؛ لأن الإكرام مسبب عن المجيء، ولذا تُسمى الجملة الأولى جملة الشرط وتُسمى الثانية جملة الجواب[2].

المعنى الثاني: تفيد الشرطية في الزمن الماضي، أي: تقتضي أن شرطها لم يقع فيما مضى، أي: لم يتحقق معناه في الزمن السابق على الكلام؛ والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعاً فيه، فيمتنع الشرط الذي ملزومٌ، لأجل امتناع لازمه، أي: الجزاء؛ لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه[3]. فهي تفيد القطع بأن معناها لم يحصل. ففي المثال السابق "لو جاءني لأكرمته" تفيد قطعاً أنه لم يجئ، لذلك لم يُكرم، كأنها بمنزلة حرف نفي، أي: تنفي معنى الجملة التي تدخل عليها على الرغم أنها ليست حرف نفي، ولا يصح إعرابها حرف نفي على الرغم من أنها في هذا الموضع تؤدي ما يؤديه حرف النفي من سلب المعنى في الزمن الماضي[4].

وبهذا الوجه- أي: إفادتها الشرط في الزمن الماضي- فارقت (إنْ)؛ لأن (إنْ) تفيد الشرط في الزمن المستقبل[5]، ولهذا قالوا: الشرط بـ(إنْ) سابق على الشرط بـ(لو)[6]؛ ألا ترى

أنك تقول: إنْ جئتَني غداً أكرمتُك، فإذا انقضى الغدُ ولم تجئ قلتَ: لو جئتَني أمسِ أكرمتُكَ[7].

المعنى الثالث: الامتناع، وقد اختُلف في حقيقته؛ فقال سيبويه: «هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره»[8]، وقال الصفار: «إنك إذا قلتَ: لو قام زيد قام عمرو، دلت على أن قيام عمرو كان يقع لو وقع من زيد، وأما إذا امتنع قيام زيد هل يمتنع قيام عمرو أو يقع القيام من عمرو لسبب آخر؟ فمسكوت عنه لم يتعرض له اللفظ»[9]. والشائع أنها حرف امتناع لامتناع، أي: امتناع الثاني من أجل امتناع الأول[10].

ففي المثال السابق (لو جاءني لأكرمتُه) اشترط لإكرامه بالمجيء وامتنع الثاني (الإكرام)؛ لأن شرط المجيء لم يتحقق، وهي تُسمى امتناعية شرطية، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾[11]. حيث دلت الآية على أمرين[12]: الأول أن مشيئة الله لرفعه منتفية ورفعه منتفٍ، إذ لا سبب لرفعه إلا المشيئة. والثاني استلزام مشيئة الرفع للرفع؛ إذ المشيئة سبب والرفع مسبَّب، وهذا بخلاف قول عمر ابن الخطاب لصهيب رضي الله عنهما: (لو لم يخف الله لم يعصه)، إذ لا يلزم من انتفاء (لم يخف) انتفاء (لم يعصِ) حتى يكون خاف وعصى؛ لأن انتفاء العصيان له سببان: خوف العقاب والإجلال، والمراد أن صهيباً لو قُدِّر خلوُّه من الخوف لم يعصِ للإجلال؛ كيف والخوف حاصلٌ؟![13]

المطلب الثاني- (لو) الشرطية بمعنى (إنْ):

تأتي (لو) حرف شرط في المستقبل بمعنى (إنْ) بمعنى إن الشرطية، وقد ذكر هذا المعنى أصحاب المعجمات[14]، وعلامتها أن يصلح موضعها (إنْ) المكسورة[15]، وإنما أُقيمت مقامها؛ لأن في كل واحدة منهما معنى الشرط، وهي مثلها فيليها المستقبل[16]. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾[17] وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾[18]. وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾[19]، فالفعل بعد (لو) في هذه الآيات ماضٍ لفظاً صرفته (لو) للاستقبال كما يقول المبرد[20].

فـ(لو) في الأمثلة السابقة بمعنى (إنْ)، غير أن حروف المجازاة إنما تقع لما لم يقع ويصير الماضي معها في معنى المستقبل، مثل (إن جئتني أعطيتك) فهذا لم يقع وكان لفظه

في الماضي لما أحدثته فيه (إنْ)[21]. أما (لو) فتقع في معنى الماضي مثل: (لو جئتني أمسِ لصادفتني) لذلك خرجت من حروف الجزاء[22].

والفرق بين هذا القسم وبين ما قبله أن الشرط متى كان مستقبلاً كانت (لو) بمعنى (إنْ)، ومتى كان ماضياً كانت حرف امتناع[23]. أما إذا وقع بعدها مضارع فإنها تقلب معناه إلى المضي[24]، كقول الشاعر:

رُهبانُ مَديَنَ وَالَّذينَ عَهِدتُهُم يَبكونَ مِن حَذَرِ العَذابِ قُعودا

لَو يَسمَعونَ كَما سَمِعتُ كَلامَها خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وَسُجودا[25]

أي: لو سمعوا.

ومما يؤكد مجيء (لو) بمعنى (إنْ) آيات القرآن الكريم منها: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ﴾[26]، قال أبو حيان: «(لو) هنا بمعنى (إنْ) الشرطية، والواو في (ولو) للعطف على حال محذوفة، والتقدير: خير من مشركة على كل حال، و(لو) في موضع الحال، ولم يبين ما المعجِب منها فالمراد مطلق الإعجاب، أي: إن المشركة وإن كانت فائقة في الجمال والمال والنسب فالأمة المؤمنة خير منها، لماذا؟ لأن المشركة فاقت الأمة المؤمنة بما يتعلق بالدنيا، والإيمان يتعلق بالآخرة، والآخرة خير من الدنيا. وكذا بالنسبة للعبد»[27].

وجواب (لو) مقدم عليها أو محذوف دلَّ عليه ما قبله، لذلك كانت (لو) بمعنى (إن)، ويؤكد ذلك العكبري بقوله: «(لو) هنا بمعنى (إن)، وكذا في كل موضع وقع بعد (لو) الفعل الماضي وكان جوابها متقدماً عليها»[28].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾[29]، قال أبو حيان: "(لو) هنا بمعنى (إن) الشرطية؛ لأنها متعلقة بالمستقبل، وهو (فلن يقبل)، وهي هنا لتعميم النفي والتأكيد له"[30].

وقوله تعالى: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾[31] المراد من قوله تعالى: (وَمَاذَا عَلَيْهِمْ) الذم والتوبيخ، أي: تبعة ووبال عليهم في الإيمان والإنفاق في سبيل الله، كما يقال للمنتقم: ما ضرك لو عفوت[32].

أما (لو) في هذه الآية؛ فقد ذكر العكبري أنّ لها وجوهاً عدة:

الأول: أن تكون على بابها، أي: شرطية امتناعية، والكلام محمول على المعنى، أي: لو آمنوا لم يضرهم.

والثاني: أنها بمعنى (أن) الناصبة للفعل، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[33].

والثالث: بمعنى (إن) الشرطية[34].

والذي أراه أنها هنا بمعنى (إن) الشرطية، وذلك لتقدم جواب (لو) عليها، والتقدير: أي شيء عليهم إن آمنوا.

وقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾[35]، (وَلَوْ كُنْتُمْ) في الآية بمعنى: وإن كنتم[36]. وجاءت (لو) هنا لرفع توهم النجاة من الموت، كما يقول أبو حيان[37].

والآية الآتية تجري مجراها، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾[38]، وقوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾[39]، (لو) هنا بمعنى (إن)، أي: وإن سرك أيها الناظر بعين الاعتبار[40]. وقوله تعالى: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾[41]، (لو) هنا بمعنى (إن)، أي: وكراهتهم واقعة؛ فالجملة في موضع الحال، وجواب (لو) محذوف لدلالة ما قبله عليه، أي: يحق الحق[42]. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾[43] قال ابن عطية: «أخبر الله تعالى بأن عدم سماعهم وهداهم إنما هو بما علمه الله منهم وسبق من قضائه عليهم»[44]، ويقول ابن هشام: «لهجت الطلبة بالسؤال عن هذه الآية، وتوجيهه أن الجمليتن يتركب منهما قياس وحينئذ فينتج: لو علم الله فيهم خيراً لتولوا، وهذا مستحيل والجواب من ثلاثة أوجه: اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياساً وذلك بإثبات اختلاف الوسط؛ أحدهما أن التقدير: لأسمعهم إسماعاً نافعاً ولو أسمعهم إسماعاً غير نافع لتولوا، وثانيهما أن تقدر (ولو أسمعهم) على تقدير عدم علم الخير فيهم. وثالثهما بتقدير كونه قياساً متحد الوسط صحيح الانتاج، والتقدير: ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما لتولوا بعد ذلك الوقت»[45]؛ إذ لا يمكن أن تكون (لو) هنا شرطية امتناعية لحصول التناقض، ولكن يمكن جعلها- والله أعلم- رابطة بمعنى

(إن) والتي تفيد المبالغة[46]، وقوله تعالى: ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾[47] (لو) هنا بمعنى (إن)؛ لأنهم نفوا صدقهم على كل حال، حتى في حالة صدقهم، وهي الحالة التي ينبغي أن يصدَّقوا فـ (لو) هنا لتعميم النفي والتأكيد له[48].

المطلب الثالث- (لو) المصدرية بمنزلة (أن):

تأتي (لو) حرفاً مصدرياً بمعنى (أن) إلا أنها لا تنصب[49]، وأكثر وقوعها بعد (ودَّ) و(يودُّ)[50]؛ نحو قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[51]، وهذا هو رأي الفراء وأبي علي وأبي البقاء والتبريزي وابن مالك[52]. أما جمهور البصريين فينقل الزركشي لنا رأيهم بقوله: «ولم يذكر الجمهور مصدرية (لو) وتأولوا الآية الشريفة على حذف مفعول (يود) وحذف جواب (لو)، أي: يود أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة ليُسَرَّ بذلك»[53]، أي: إن جمهور البصريين يرون أن (لو) هنا شرطية وأن جوابها محذوف، والراجح ما قاله الفراء، وهو أن (لو) مصدرية بمعنى (أن)، ويؤكد ذلك ابن هشام الذي يضعف رأي البصريين، ويقول: «ولا خفاء بما في ذلك من التكلف»[54]. أما أبو حيان فقال: «في (لو) ثلاثة أوجه: الأول: أن تكون شرطية جوابها محذوف ومفعول الودادة محذوف أيضاً، والتقدير: يود أحدهم طول العمر لو يعمر لسر بذلك، وهذا رأي البصريين. الثاني: أن تكون (لو) هنا مصدرية بمعنى (أن) فلا يكون لها جواب وينسبك منها مصدر هو مفعول (يود) والتقدير: يود أحدهم تعمير ألف سنة، وهذا رأي الكوفيين. الثالث: أن تكون (لو) في معنى التمني وكان القياس: لو أُعَمَّر، إلا أنه جرى على لفظ الغيبة، وهذا لا يسوغ إلا إذا جرى (يود) مجرى (يقول)؛ لأن القول ينشأ عن الأمور القلبية، فكأنه قال: يقول أحدهم عن ودادة من نفسه: لو أُعَمَّر ألف سنة، وهذا رأي الزمخشري[55]»[56].

والرأي الراجح ما قاله الكوفيون، أي: أن تكون (لو) هنا مصدرية بمعنى (أن)، ويؤكد ذلك العكبري إذ يقول: «(لو) هنا مصدرية، ويدلك على ذلك شيئان: الأول أن هذه يلزمها المستقبل والأخرى معناها في الماضي، والثاني أن (يود) يتعدى إلى مفعول واحد وليس مما يعلق عن العمل، ومن هنا لزم أن تكون (لو) بمعنى (أن)»[57].

ومجيء (لو) مصدرية بمعنى (أن) ذكرت في كثير من الآيات القرآنية، منها قوله تعالى: ﴿ وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾[58] فـ(لو) هنا مصدرية بمعنى (أن)[59]، وذكر أبو حيان أن تكون (لو) شرطية ومفعول الودادة محذوف، والتقدير: (ودوا إضلالكم لو يضلونكم لسُرُّوا بذلك)[60]. ونرى التقديرَ واضحَ التكلُّف؛ ولذلك فكونها مصدريةً أرجح.

وقال تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴿٤٢﴾ ﴾[61]، قال العكبري: «(لو) مصدرية بمعنى (أن)»[62]، والمعنى: لو يُدفنون فتُسَوَّى بهم الأرض كما تُسوَّى بالموتى، وذكر أبو حيان وجهاً آخر وهو أن تكون (لو) شرطية، كما في الآية السابقة[63].

وقال تعالى: ﴿ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَٰحِدَةً ﴾[64]، (لو) هنا مصدرية بمعنى (أن)، أي: ود الكافرون أن تغفلوا عن أسلحتكم حتى يتمكنوا منكم[65]. ومثلها قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾[66]، (لو) هنا بمعنى (أن)، أي: يود الذين كفروا كونهم مسلمين.

وقال تعالى: ﴿ يَحْسَبُونَ ٱلْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا۟ ۖ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ ۖ وَلَوْ كَانُوا۟ فِيكُم مَّا قَٰتَلُوٓا۟ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[67] قال الآلوسي: «(لو) مصدرية بمعنى (أن) تفيد التمني لأنهم تمنوا أنهم خارجون إلى البدو»[68]. والزركشي ينفي دخول (لو) على الحرف المصدري فيقول: «إنها لم تدخل على الحرف المصدري وإنما دخلت على فعل محذوف مقدَّر، تقديره: تودُّ لو ثبت أن بينهما، فانتفت مباشرة الحرف المصدري لمثله»[69].

وينفي الزركشي أن تكون (لو) هنا حرفَ تمنٍّ على تقدير: ليتهم بادون؛ فيقول: «لو صحَّ ذلك لم يجمع بينها وبين فعل تمنٍّ، كما لا يجمع بين (ليت) وفعل تمنٍّ»[70].

المطلب الرابع- معنى التمني:

ذُكرت (لو) بمعنى التمني، وقد أشار إلى هذا المعنى كثير من أصحاب المعجمات[71]، والتمني هو طلب أمر محبوب لا يُرجى حصوله أما لكونه مستحيلاً أو ممكناً

غيرَ مطموع في نيله[72]. والأداة الموضوعة له هي (ليت)، كقول ابن الرومي في شهر رمضان:

فليت الليلَ فيه كان شهراً ومرَّ نهارُهُ مرَّ السحابِ[73]

لكن قد يُتمنَّى بـ(لو)[74] لغرض بلاغي، وهو «الإشعار بعزة المتمنى وندرته»[75]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَتَبَرَّأَ مِنۡهُمۡ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّاۗ ﴾[76]، قال الزمخشري: «(لو) في معنى التمني، ولذلك أُجيبت بالفاء الذي يُجاب به التمني، كأنه قيل: ليت لنا كرة فنتبرأ منهم»[77].

ومنهم من يقول: إن (لو) هنا شرطية أُشربت معنى التمني، وجاء النصب بعد الفاء بإضمار (أنْ)، وتقديره: لو أن لنا أن نرجع فأن نتبرأ، وجواب (لو) محذوف تقديره: لتبرأنا[78].

والتمني هو الأرجح؛ لأنه في هذا التقدير تكلف واضح.

المبحث الثاني
(لو) في كتب النحو

بعدما وقفنا على معاني (لو) عند أصحاب المعجمات، والتي استطعنا من خلالها أن نقف على أهم المعاني التي تفيدها (لو)، سأتناول في هذا المبحث (لو) عند النحاة.

المطلب الأول- (لو) الامتناعية:

تابع أغلب النحويين رأي سيبويه في الدلالة التي تفيدها (لو) الذي قال عنها: «أما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره»[79]، فلذلك تردد واشتهر أن (لو) حرف امتناع لامتناع، كأنه امتنع وجود الثاني لعدم وجود الأول[80]، نحو قولنا: لو جاء زيد لأكرمتُهُ، حيث نفهم من هذه العبارة أن الإكرام ممتنع لامتناع مجيء زيد.

وقد اختلف النحاة في أمر (لو) وإفادتها الامتناع اختلافاً كبيراً؛ فزعم الشلوبين وتبعه ابن هشام الخضراوي أن (لو) لا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي، وينقل لنا ابن هشام رأيهما، فيقول: «وإنها لا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي، كما دلت (إن) على التعليق في المستقبل ولم تدل على امتناع ولا ثبوت»[81].

وقد رد ابن هشام عليهما قائلاً: «وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريات؛ إذ فهم الامتناع منها كالبديهي؛ فإن كل من سمع: لو فعل، فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد، ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً لفظاً أو معنى»[82]، فتقول: لو جاءني أكرمتُهُ لكنه لم يجئ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾[83]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾[84].

ومنه قول امرئ القيس:

فَلَو أَنَّ ما أَسعى لِأَدنى مَعيشَةٍ كَفاني وَلَم أَطلُب قَليلٌ مِنَ المالِ

وَلَكِنَّما أَسعى لِمَجدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَد يُدرِكُ المَجدَ المُؤَثَّلَ أَمثالي[85]

فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟﴾[86].

أما (لكن) في الآيتين فهي للإضراب الانتقالي، كما يقول الزمخشري[87]، وذهب آخرون إلى أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو معنى قول المعربين: (حرف امتناع لامتناع)، ويذكر كثير من العلماء هذا القول الشائع؛ فابن هشام يقول: (وهو باطل بمواضع كثيرة)[88]. وكذلك المرادي الذي يقول: (وهذه عبارة ظاهرها أنها غير صحيحة)[89]. وينكر ذلك ابن الزملكاني بقوله: «قول النحاة أنها تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول سهو؛ إذ لا يلزم من انتفاء السبب المعين انتفاء المسبب، لجواز أن يخلف سبب آخر يترتب عليه المسبَّب، إلا إذا لم يكن للمسبَّب سبب سواه، ويلزم من انتفاء المسبب انتفاء جملة أسباب لاستحالة ثبوت الحكم بدون سبب»[90].

والأدلة التي استشهدوا بها على ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾[91]؛ إذ المفهوم من هذه الآية أن عدم إيمانهم ثابت سواء أنزلت إليهم الملائكة أم لم تنزل. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[92]؛ فعدم النفاد ثابت على تقدير كون ما في الأرض من الشجر أقلاماً مدادها البحر وسبعة أمثاله. ومنه قول عمر بن الخطاب في صهيب الرومي رضي الله عنهما: «لو لم يخفِ اللهَ لم يعصِهِ»؛ فقد يكون غير

الخوف سبباً في عدم معصية صهيب لله. ومنه قولنا: (لو ترك العبد سؤال ربه لأعطاه)؛ فترك السؤال محكوم بعدم حصوله، والعطاء محكوم بحصوله على كل حال، والمعنى أن عطاءه حاصل مع ترك السؤال؛ فكيف مع السؤال؟[93].

ومن الدلالات التي تفيدها (لو) هو أنها تفيد امتناع الشرط خاصة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته، لكن يلزم انتفاؤه إن كان مساوياً للشرط في العموم، مثل: لو كانت الشمس طالعةً كان النهار موجوداً؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب انتفاء مسبَّبه[94].

وقد تخرج (لو) لمجرد الوصل والربط دون أن تقتضي الامتناع أصلاً، نحو: زيد لو كثر ماله بخيل[95]، ومن القائلين بذلك الإمام الرازي الذي احتج بقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا ﴾[96]؛ قال: «فلو افادت (لو) انتفاء الشيء لانتفاء غيره لزم التناقض؛ لأن قوله تعالى: (وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ) يقتضي أنه ما علم فيهم خيراً وما أسمعهم، وقوله (وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا) يفيد أنه تعالى ما أسمعهم ولا تولوا، لكن عدم التولي خير فيلزم أن يكون: وما علم فيهم خيراً»[97].

إن شطر هذه الأداة هو الذي سبب هذا التنوع في محاولة لتحديد تعريف (لو)، لذلك فالراجح ما قاله الدكتور مالك المطلبي في أن (لو) أداة شرط تؤدي وظيفتي التعليق والربط الشرطيين، وأن زمنها ودلالتها سياقان يكون أجدى من شطر (لو) إلى ثلاث أدوات في أسلوب واحد؛ واحدة للتعليق في الماضي وثانية للتعليق في المستقبل وثالثة للربط والوصل[98].

المطلب الثاني- (لو) الشرطية بمعنى (إن):

تأتي (لو) شرطاً للماضي غالباً، لكن قد ترد للمستقبل بمعنى (إن)[99]، أي: إن مجيء (لو) المستقبل قليل، ويؤكد ذلك ابن مالك، فيقول: «ويقل إيلاؤها مستقبلاً»[100]. وشبه النحاة (لو) بـ(إن) لدلالة الاثنين على التعليق؛ فـ(إن) تدل على التعليق في المستقبل و(لو) تدل عليه في الماضي[101]، ولما كان كذلك فقد قالوا: الشرط بـ(إن) سابق على الشرط بـ(لو)، وذلك أن زمن الماضي على زمن المستقبل[102].

ومن النحاة الأوائل القائلين: إن (لو) تجيء بمعنى (إن) هو الفراء؛ فقد جاء في (الصاحبي): «كان الفراء يقول: (لو) يقوم مقام (إن)؛ قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ بمعنى: وإن كره الكافرون، وإنما وُضعت مقام (إن) لأن في كل واحد منها معنى الشرط»[103]، وقال أيضاً: «إن (لو) تعمل في المستقبل كـ(إن) وذلك مع قلته ثابت لا يتغير، نحو: اطلب العلم ولو بالصين»[104]. ومنهم أيضاً المبرد؛ قال: «إن (لو) أصلها في الكلام أن تدل على وقوع الشيء لوقوع غيره؛ تقول: لو جئتني لأعطيتُك، ولو كان زيد هناك لضربتُهُ، ثم تتسع فتصير بمعنى (إن) الواقعة للجزاء؛ تقول: أنت لا تكرمني ولو أكرمتُك؛ تريد وإن أكرمتُك، يقول تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾[105]»[106].

فعلى هذا الأساس يؤكد الفراء والمبرد مجيء (لو) بمعنى (إن)، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟﴾[107] أي: وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا، وإنما أُوِّل التَّرْكُ بمشارفة الترك؛ لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات[108]. ومنه قول الشاعر:

لا يلفِـــكَ الراجُـــوكَ إلا مُظهِـــراً خُلُـقَ الكِـرامِ ولَـو تكُـونُ عَـديماً[109]

وكذلك قول الشاعر:

قـــومٌ إذا حـــاربوا شـــدوا مـــآزرَهُمْ دونَ النســاءِ ولَـوْ باتـتْ بأطهـارِ[110]

إن هذه الشواهد تؤكد ما قاله الفراء والمبرد من أن مجيء (لو) بمعنى (إن) وارد وصحيح، ويؤكده القرآن الكريم والشعر العربي، وهي في الاختصاص بالفعل كـ(إنْ)، اي (لو) مثل إن الشرطية، في أنها لا يليها إلا فعلٌ أو معمولٌ فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم كقول عمر ﷺ: «لو غيرك قالها يا ابا عبيدة»[111].

ومع ذلك نجد ابن الحاج ينكر في نقده على ابن عصفور مجيء (لو) للتعليق في المستقبل، والقاطع بذلك أنك لا تقول: (لو يقوم زيد فعمروٌ منطلق) كما تقول ذلك مع (إن)[112]. وتبعه في الإنكار بدر الدين بن مالك؛ حيث زعم أن إنكار ذلك قول أكثر المحققين بقوله: «وغاية ما في أدلة مَنْ أثبت ذلك أن ما جعل شرطاً لـ(لو) مستقبل في نفسه أو مقيد بمستقبل، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يحوج إلى إخراج (لو) عما عُهد فيها من المضي»[113].

ويلخص ذلك المرادي بما هو مفهوم من قوله بأن الشواهد والأدلة التي استشهدوا بها على مستقبلية (لو) لا حجة فيها؛ لصحة حملها على المضي[114].

والصحيح ما قلنا من أن (لو) تأتي بمعنى (إن)، أما كلام ابن الحاج وبدر الدين ابن مالك فمردود؛ فقد رده ابن هشام باعتراضات ثلاثة:

أحدها: لا نعرف عن أكثر المحققين من كلامهم إنكار ذلك، بل كثير منهم ساكت عنه ومنهم من أثبته.

الثاني: إن قوله (وذلك لا ينافي...) مقتضاه أن الشرط يمتنع لامتناع الجواب، أي: أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط، ولم نرَ أحداً صرح بخلاف ذلك إلا ابن الحاجب وابن الخباز، فأما ابن الحاجب فإنه قال في أماليه: «ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع لامتناع الشرط؛ لأنهم يذكرونها مع (لولا)، فيقولون: (لولا) حرف امتناع لوجود، والممتنع مع (لولا) هو الثاني قطعاً؛ فكذا يكون قولهم في (لو)». ورد ابن هشام عليه بقوله: «وغير هذا القول أولى؛ لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه» واستدل بقوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[115] فإنها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة. ويرد ابن هشام أيضاً: «وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في مثل (لو جئتني أكرمتك) وخلاف ما فسروا به عبارتهم، إلا بدر الدين فإن المعنى انقلب عليه لتصريحه أولاً بخلافه، وابن الخباز فإنه من ابن الحاجب أخذ؛ لأن ابن الخباز قال في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا ﴾[116]، يقول النحويون: إن التقدير: لم نشأ فلم نرفعه، والصواب: لم نرفعه فلم نشأ؛ لأن نفي اللازم يوجب نفي الملزوم، ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم؛ فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع ومن نفي الرفع نفي المشيئة»[117]. ويجيب ابن هشام بأن الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة، وهي مساوية للرفع، أي: متى وُجدت وُجد ومتى انتفت انتفى.

الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين: أن ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض؛ فمما أمكن فيه قوله تعالى: ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ ﴾[118] "إذ لا يستحيل أن يقال: لو شارفت فيما مضى أنك تخلف ذرية ضعافاً لخفت عليهم، لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى. ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾[119][120].

المطلب الثالث- أحوال جواب (لو) :

تحتاج (لو) إلى جواب، سواء أكان مذكوراً أم محذوفاً، لكنه يقترن بأدوات، وهي على النحو الآتي:

1. إذا كان الفعل مثبتاً يجوز اقتران جواب (لو) المثبت باللام، سواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً. نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾[121]، وقوله: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾[122].

وقد تُحذف اللام من جواب (لو)، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾[123] لكن الغالب على المثبت هو دخول اللام عليه، وإثباتها أكثر من تركها[124].

2. إذا كان الفعل منفياً يأتي الفعل في جواب (لو) منفياً ماضياً، وحينها يجوز اقترانه باللام ويجوز تجرده منها؛ فمن تجرده منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ﴾[125]، ومن اقترانه بها قول الشاعر:

وَلَو نُعطي الخَيارَ لِما اِفتَرَقْنَا وَلَكِن لا خَيارَ مَعَ اللَيالي[126]

3. قد يكون الجواب مسبوقاً بكلمة (إذا) التي تفيده تقوية وتوكيداً، قال الزمخشري فيما نقله عنه أبو حيان: «إن (إذا) دالة على أن ما بعدها هو جواب (لو)»[127]، وقد ذُكر جواب (لو) في القرآن مسبوقاً بـ(إذاً) في آيتين؛ في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾[128] وقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾[129].

4. قد يكون جواب (لو) جملة اسمية مقترنة باللام، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾[130] فجواب (لو) جملة اسمية وجُعل جوابها جملة اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء[131]، وقد رد الرضي ذلك بقوله: «الجملة الاسمية في هذه الآية جواب لقسم محذوف لا جواب (لو)؛ فهي هنا مثل قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾[132]؛ فجواب القسم سادٌّ مسدَّ جواب (لو)»[133].

وقد تُحذف (لو) من الكلام، ويكون الدليل عليها جوابها؛ من ذلك قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ﴾[134] والتقدير: إذاً

لو كان معه آلهة لذهب كل إله بما خلق. وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾[135] والتقدير: إذاً لو فعلت ذلك لارتاب المبطلون[136].

المطلب الرابع- حذف جواب (لو):

يُحذف جواب (لو) بكثرة وشواهده من القرآن الكريم لا تُحصى، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ ﴾[137]، فالجواب محذوف تقديره: لكان هذا القرآن[138].

وجواب (لو) في أغلب آيات القرآن يأتي محذوفاً، وهو لذهاب النفس كل مذهب في تصور هول الموقف وسوء حال المجرمين[139]. ويكون ذلك كثيراً بعد أفعال الرؤية ويكون تقدير الجواب فيها: لرأيت أمراً فظيعاً وعذاباً أليماً، ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا ﴾[140]، وقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴾[141]؛ قال الزمخشري: «لو يعلم هؤلاء الذين ارتكبوا الظلم العظيم بشركهم أن القدرة كلها لله على كل شيء من العقاب والثواب دون أندادهم لكان فيهم ما لا يدخل تحت الوصف من الندم والحسرة ووقوع العلم بظلمهم وظلالهم؛ ف (لو) هنا شرطية جوابها محذوف تقديره: لرأيت أمراً عظيماً»[142]، وحذف الجواب هنا هو أبلغ في الوعد والوعيد؛ لأن الموعود والمتوعَّد إذا عرف قدر النعمة والعقوبة وقف ذهنه مع ذلك المعين، وإذا لم يعرف ذهب وهمه إلى ما هو أعلى من ذلك[143].

ويحذف جواب (لو) إذا علم مكان حذفه، مثل قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٨﴾ لَوْ يَعْلَمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ ٱلنَّارَ وَلَا عَن ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾[144]، فالتقدير: لو يعلمون الوقت الذي يستعجلونه وهو وقت صعب شديد تحيط بهم فيه النار من وراء وقدام ولا يقدرون على دفعها عن أنفسهم ولا يجدون ناصراً ينصرهم لما كانوا بتلك الصفة من الكفر والاستهزاء ولكن جهلهم به هو الذي هونه عليهم[145]؛ ذلك لأن العرب كل ما عُلم تكتفي بترك جوابه؛ ألا ترى أن الرجل يشتم الرجل فيقول المشتوم: أما والله لولا أبوك... فيعلم أنك تريد لشتمتك، وهو قول الفراء[146]. أما إذا لم يعلم ما كان

المحذوف فلا يجوز حذف الجواب، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ ۝١٤ لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ ﴾[147] فلو حذف الجواب من هذه الآية فإنه يحتمل فيه وجوه كثيرة، منها أن يقال: لما آمنوا أو لطلبوا ما وراء ذلك[148].

المطلب الخامس- (لو) المصدرية:

تأتي (لو) حرفاً مصدرياً بمنزلة (أنْ) إلا أنها لا تنصب[149]، ويكثر وقوعها بعد (ودَّ) أو (يودُّ)، نحو قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾[150]، أي: تعميره، وقد تقع بدون الفعل (ودَّ) كقول الأعشى:

ورُبّمـــا فـــاتَ قومـــاً جـــلُّ أمـــرِهِم مِـنَ التـأني وكـانَ الحـزْمُ لَـو عَجلـوا[151]

وإن أكثر النحاة لم يثبت مجيء (لو) مصدرية، وقالوا: لا تكون (لو) إلا شرطية. أما الذين أثبتوا ذلك فهم الفراء وأبو علي الفارسي وأبو البقاء العكبري والتبريزي وابن مالك[152]، وأنا مع هؤلاء، وذلك لما يأتي[153]:

1. أنها توافق (أن) المصدرية في المعنى.
2. تنسبك مع الفعل بعدها بمصدر.
3. بقاء الماضي على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال.
4. المصدر المؤول من (أن) والفعل و(لو) والفعل يكون فاعلاً نحو: (يعجبني أن تقومَ) و(يعجبني لو ترسمُ)، أو مفعولاً به نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾[154]، أو خبراً لمبتدأ نحو: (الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه) ونحو قول الأعشى السابق: (وكان الحزم لو عجلوا).

أما المانعون فقد قالوا: لا تكون (لو) إلا شرطية، والشواهد التي استشهد بها المثبتون لـ(لو) المصدرية فيقولون عنها: إنها شرطية وجوابها محذوف؛ ففي قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ يقولون: إنها شرطية وإن مفعول (يود) وجواب (لو) محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسرَّه ذلك[155].

والراجح والله أعلم أن (لو) تكون مصدرية؛ فتأويل المانعين واضح التكلف على حد قول ابن هشام: «ولا خفاء بما في ذلك من التكلف»[156].

المطلب السادس- (لو) للتمني:

تأتي (لو) للتمني نحو، قولنا: (لو تأتيني فتحدِّثَني)، واختلف في (لو) هذه؛ فقال ابن الضائع وابن هشام الخضراوي: إنها قسم برأسه، ولا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب (ليت)، ومنهم من يقول: إنها امتناعية أُشربت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين؛ جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام[157]، كقول الشاعر:

فَلَو نُبِشَ المَقابِرُ عَن كُلَيبٍ فَيَعلَمَ بِالذَنائِبِ أَيُّ زيرِ

بِيَومِ الشَعثَمَينِ أَقَرَّ عَيناً وَكَيفَ لِقاءُ مَن تَحتَ القُبورِ[158]

ومنهم من يقول: إنها (لو) المصدرية أغنت عن فعل التمني لكونها لا تقع غالباً إلا بعد مُفْهِم تمنٍّ، وهو قول ابن مالك[159]. فعندما تقول: (لو تأتيني فتحدثَني) فالأصل: وددت لو تأتيني فتحدثني؛ فحذف فعل التمني لدلالة (لو) عليه، فأشبهت (ليت) في الإشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصيح[160].والتمني متأصل في (لو)، وقد نقل لنا الدكتور فاروق جودي رأي بروكلمان الذي حاول تأصيل هذه الأداة، فذهب إلى أنها «قد وُضعت في الأصل للدلالة على التمني ثم استعملت للدلالة على الشرط»[161]، وقد علق الدكتور فاروق جودي على هذا التأصيل بقوله: «إن من الواضح أن ثمت علاقة بين التمني والشرط الذي لا يحتمل وقوعه»[162]، وكان الخليل قد أشار إلى ذلك من قبل؛ حيث قال: «(لو) حرف أمنية، كقولك: لو قدم زيد»[163].

الخاتمة

بعد هذا العرض لمعاني (لو) لا بد أن أذكر النتائج التي توصلت إليها، فأقول:

1. إن (لو) كثيرة الاستعمال، ولكنها مجهولة المعنى والإعراب.
2. تعدد معاني (لو) جعل أغلب النحاة يتبعون رأي سيبويه في الدلالة التي تفيدها.
3. مجيئها في الكثير الغالب بعد الأفعال (ود) و(يود) وأفعل الرؤية.

وبعد: فإني آمل أن كون قد وُفِّقتُ في هذا البحث لإعطاء صورة واضحة عن معاني (لو).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

هوامش البحث

(1) ينظر: تاج العروس: 444/10، والمعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية: 877/2.

(2) ينظر: شرح الرضي: الرضي الاسترابادي: 4/ 451، والنحو الوافي: لعباس حسن: 491/4.

(3) ينظر: شرح الرضي: 4/ 451.

(4) ينظر: النحو الوافي: 491/4.

(5) ينظر: محيط المحيط: 1926/2، وأقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد: لسعيد الشرتوني: 1167/2.

(6) ينظر: المعجم الوسيط: 877/2.

(7) ينظر: مغني اللبيب: لابن هشام الأنصاري: 256/1.

(8) الكتاب: 307/2.

(9) البرهان في علوم القرآن: للزركشي: 363/4.

(10) المفردات في غريب القرآن: للراغب الأصفهاني: 458، وينظر: شرح الرضي: 4/ 451.

(11) الأعراف: 176.

(12) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 363/4.

(13) ينظر: المصدر نفسه.

[14] ينظر: تاج العروس: 445/10، وأقرب الموارد: 1167/2، والمعجم الوسيط: 877/2.

[15] ينظر: محيط المحيط: 1926/2.

[16] ينظر: البرهان في علوم القرآن: 363/4.

[17] الأحزاب: من الآية: 52.

[18] التوبة: من الآية: 33.

[19] يوسف: من الآية: 17.

[20] الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف: للمبرد: 238/1.

[21] ينظر: المصدر نفسه.

[22] ينظر: المصدر نفسه.

[23] ينظر: المعجم الوسيط: 877/2.

[24] ينظر: محيط المحيط: 1926/2.

[25] البيت لكثير عزة. ينظر: الموسوعة الشعرية، الجزء الثالث، وشرح شواهد المغني: للسيوطي: 645.

[26] البقرة: 221.

[27] البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان الأندلسي: 165/2.

[28] التبيان في علوم القرآن: للعكبري: 95/1.

[29] آل عمران: 91.

[30] البحر المحيط: 520/2.

[31] النساء: 39.

[32] ينظر: الكشاف: للزمخشري: 268/1.

[33] البقرة: 96.

[34] ينظر: التبيان في علوم القرآن: 187/1.

[35] النساء: 78.

[36] ينظر: التبيان في علوم القرآن: 187/1.

[37] ينظر: البحر المحيط: 299/3.

(38) المائدة: 100.

(39) المائدة: 100.

(40) ينظر: روح المعاني: 190/7.

(41) الأنفال: 8.

(42) ينظر: البحر المحيط 464/4.

(43) الأنفال: 23.

(44) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية: 513/2– 514.

(45) ينظر: مغني اللبيب: 260/1.

(46) ينظر غرائب القرآن ورغائب الفرقان: للنيسابوري: 140/9.

(47) يوسف: 17.

(48) ينظر: البحر المحيط 520/5، والجامع لأحكام القرآن: للقرطبي: 148/9.

(49) ينظر: تاج العروس: 445/10.

(50) ينظر: المعجم الوسيط: 877/2، ومحيط المحيط: 1926/2.

(51) البقرة: 96.

(52) ينظر: مغني اللبيب: 266/1.

(53) البرهان في علوم القرآن: 374/4.

(54) مغني اللبيب: 266/1.

(55) ينظر: الكشاف: 168/1.

(56) البحر المحيط: 314/1.

(57) التبيان في علوم القرآن: 53/1.

(58) آل عمران: 69.

(59) ينظر: انوار التنزيل واسرار التأويل: البيضاوي: 2/ 24.

(60) البحر المحيط: 489/2.

(61) النساء: 42.

(62) التبيان في علوم القرآن: 181/1.

(63) ينظر: البحر المحيط: 240/3.

(64) النساء: 102.

(65) ينظر: البحر المحيط: 341/3، والتبيان في علوم القرآن: 193/1.

(66) الحجر: 2.

(67) الأحزاب: 20.

(68) روح المعاني: 149/21.

(69) البرهان في علوم القرآن: 374/4.

(70) المصدر نفسه.

(71) ينظر: محيط المحيط: 1927/2، وأقرب الموارد: 1167/2، والمعجم الوسيط: 877/2.

(72) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 323/2، والمطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: للتفتازاني: 407، والبلاغة العربية: لأحمد مطلوب: 98، والبلاغة الواضحة: لعلي الجارم ومصطفى أمين: 207.

(73) ينظر: الموسوعة الشعرية، الجزء الثالث، والبلاغة الواضحة: 206.

(74) ينظر: المعاني الثانية في الأسلوب القرآني: لفتحي أحمد عامر: 100.

(75) البلاغة الواضحة: 207، وينظر: جواهر البلاغة: احمد الهاشمي: 87.

(76) البقرة: 167.

(77) الكشاف 212/1، وينظر: انوار التنزيل وسرار التأويل: للبيضاوي: 1/ 208.

(78) ينظر: التبيان في علوم القرآن: 74/1.

(79) الكتاب: 307/2.

(80) ينظر: الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب: للجامي: 381/2.

(81) مغني اللبيب: 256/1، وينظر: الجنى الداني: 276– 277.

(82) مغني اللبيب: 256/1.

(83) البقرة: 253.

(84) الأنفال: 43.

(85) ينظر: الموسوعة الشعرية، الجزء الثالث، ومغني اللبيب: 256/1.

(86) الأنفال: 17.

(87) ينظر: الكشاف: 29/1.

(88) مغني اللبيب: 257/1.

(89) الجنى الداني في حروف المعاني: للمرادي: 273.

(90) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: للزملكاني: 191.

(91) الأنعام: 111.

(92) لقمان: 27.

(93) ينظر: الجنى الداني: 272، ومغني اللبيب: 257/1.

(94) ينظر: مغني اللبيب: 257/1.

(95) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 36/4.

(96) الأنفال: 23.

(97) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 367/4.

(98) ينظر: السياب ونازك والبياتي دراسة لغوية: 98– 99.

(99) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام: 4/ 195.

(100) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 385/2.

(101) ينظر: مغني اللبيب: 256/1.

(102) ينظر: أوضح المسالك: 4/ 196.

(103) الصاحبي في فقه اللغة: لابن فارس: 134.

(104) شرح الرضي: 451/4.

(105) يوسف: 17.

(106) الكامل في اللغة والأدب والنحو: 238/1.

(107) النساء: 9.

(108) ينظر: مغني اللبيب: 261/1.

(109) ينظر: شرح شواهد المغني: الشاهد: 646، وشرح الشواهد للعيني: 4/ 38.

(110) ينظر: الموسوعة الشعرية، الجزء الثالث، ومغني اللبيب: 261/1.

(111) ينظر: شرح الاشموني: 4/ 39.

(112) ينظر: الجنى الداني: 285، ومغني اللبيب: 262/1.

(113) مغني اللبيب: 262/1.

(114) ينظر: الجنى الداني: 286.

(115) الأنبياء: من الآية: 22.

(116) الأعراف: من الآية: 176.

(117) مغني اللبيب: 262/1.

(118) النساء: 9.

(119) يوسف: 17.

(120) ينظر: مغني اللبيب: 263/1– 264.

(121) البقرة: من الآية: 20.

(122) الواقعة: من الآية: 65.

(123) الواقعة: من الآية: 70.

(124) ينظر: شرح الأشموني: 43/4.

(125) البقرة: من الآية: 253.

(126) البيت لابن زاكور. ينظر: الموسوعة الشعرية، الجزء الثالث، وشرح الشواهد: للعيني بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني: 43/4.

(127) ينظر: البحر المحيط في التفسير: 40/6.

(128) الإسراء: 42.

(129) الإسراء: 100.

(130) البقرة: 103.

(131) الكشاف: 174/1

(132) التكاثر: 5– 6.

(133) شرح الرضي: 454/4– 455.

(134) المؤمنون: 91.

(135) العنكبوت: 48.

(136) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: لابن الأثير: 106/2.

(137) الرعد: 31.

(138) ينظر: التبيان في علوم القرآن: 64/2.

(139) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 187/3.

(140) الأنعام: 27.

(141) البقرة: 165.

(142) الكشاف: 211/1.

(143) ينظر: التبيان في علوم القرآن: 73/1.

(144) الأنبياء: 38– 39.

(145) ينظر: المثل السائر: 107/2.

(146) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 187/3.

(147) الحجر: 14– 15.

(148) ينظر: المثل السائر: 108/2.

(149) ينظر: الجنى الداني: 289، ومغني اللبيب: 265/1، وحاشية الصبان: 34/4.

(150) البقرة: من الآية: 96.

(151) لم يعرف قائله. ينظر: مغني اللبيب: الشاهد (422).

(152) ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: لمحمد محيي الدين عبدالحميد 389/2، وشرح الأشموني: 34/4.

(153) ينظر: المصادر نفسها.

(154) البقرة: من الآية: 96.

(155) ينظر: مغني اللبيب: 266/1.

(156) المصدر نفسه.

(157) ينظر: الجنى الداني: 289، ومغني اللبيب: 266/1– 267.

[158] قائلهما المهلهل بن ربيعة. ينظر: الموسوعة الشعرية، الجزء الثالث، وشرح الشواهد: للعيني: 32/4.

[159] ينظر: الجنى الداني: 289.

[160] ينظر: مغني اللبيب: 267/1.

[161] أدوات الشرط في اللغات السامية: للدكتور فاروق جودي نقلاً عن: السياب ونازك والبياتي لمالك المطلبي: 95.

[162] المصدر نفسه.

[163] العين: 348/8.

المصادر والمراجع

1. **أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد:** سعيد الشرتوني، مطبعة اليسوعية، بيروت، 1898م.
2. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي:** ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، بيروت.
3. **التبيان في علوم القرآن:** لأبي البقاء العكبري، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مصر، ط:1، 1961م.
4. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، ومعه كتاب عدة السالك الى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.
5. **البحر المحيط في التفسير:** أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ط:1، 1328هـ.
6. **البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن:** الزملكاني، تحقيق الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور أحمد مطلوب، بغداد، 1984م.
7. **البرهان في علوم القرآن:** بدر الدين بن بهادر الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط:2.

8. **البلاغة العربية:** أحمد مطلوب، بغداد، ط:1، 1980م.
9. **البلاغة الواضحة:** علي الجارم ومصطفى أمين، مصر، ط:7.
10. **تاج العروس من جواهر القاموس:** محمد مرتضى الزبيدي (ت 1205هـ)، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.
11. **الجامع لأحكام القرآن:** القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1931م.
12. **الجنى الداني في حروف المعاني:** الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1413هـ/ 1992م.
13. **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع:** أحمد الهاشمي، ضبط وتدقيق: د.يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1428هـ/ 2007م.
14. **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** محمد بن علي الصبان (ت 1205هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
15. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:** محمود شكري الآلوسي، دار الفكر، بيروت، 1978م.
16. **السياب ونازك والبياتي، دراسة لغوية:** مالك المطلبي، بغداد، ط:2، 1986م.
17. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، ط:14، 1965م.
18. **شرح الشواهد:** العيني بهامش حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
19. **شرح شواهد المغني:** جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تعليق محمد محمود الشنقيطي، مكتبة الحياة، لجنة التراث العربي، بيروت، 1966م.
20. **شرح كافية ابن الحاجب:** الرضي الاستراباذي (ت 686هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، 1398هـ/ 1978م.
21. **الصاحبي في فقه اللغة:** أحمد بن فارس (ت 395هـ)، تحقيق مصطفى الشوبي، بيروت، 1964م.

22. **العين:** الخليل بن أحمد الفراهيدي (تـ 175هـ)، تحقيق عبدالله درويش، بغداد، مطبعة العاني، 1967م.
23. **غرائب القرآن ورغائب الفرقان:** النيسابوري، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مصر.
24. **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب:** الجامي، تحقيق أسامة طه الرفاعي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد.
25. **الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف:** أبو العباس المبرد (تـ 289هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، مصر، ط:1، 1937م.
26. **الكتاب:** سيبويه (عثمان بن قنبر) (تـ 180هـ)، المطبعة الأمريكية الكبرى، بولاق، ط:1، 1316هـ.
27. **الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:** أبو القاسم جار الله الزمخشري (تـ 538هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1415هـ/ 1995م.
28. **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر:** ابن الأثير، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، 1939م.
29. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:** لعبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (تـ546هـ)، تحقيق عبدالسلام عبد شافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1422هـ/ 2001م.
30. **محيط المحيط:** بطرس البستاني، مكتبة لبنان، بيروت، 1870م.
31. **المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم:** سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (تـ792هـ)، تحقيق الدكتور عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:2، 1428هـ/ 2007م.
32. **المعاني الثانية في الأسلوب القرآني:** فتحي أحمد عامر، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
33. **معجم الرائد:** جبران مسعود، دار العلم للملايين، بيروت، ط:1، 1964م.
34. **المعجم الوسيط:** مجمع اللغة العربية، مطابع الأوفست لشركة الإعلانات الشرقية، ط:3، 1985م.

35. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت.
36. **المفردات في غريب القرآن:** الراغب الأصفهاني (ت 408هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، مطبعة الحلبي.
37. **منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل:** محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، ط:14، 1965م.
38. **الموسوعة الشعرية، الجزء الثالث.** (قرص CD).
39. النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، ط:3، 1974م.